اللجنة وافقت أيضاً على ثلاثة مقترحات أخرى من ضمنها تكويت الوظائف العامة

«التشريعية» أقرت تعديل قانون الجزاء بإضافة الأم في التوقيع على إجراء العمليات الجراحية

الشطي: لدينا بعض الملاحظات الفنية والقانونية سوف تثبت في تقريرنا قبل رفعها إلى اللجان المختصة

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية أمس على تعديل نص المادة 30 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء بإضافة الأم إلى ولي النفس لمعالجة وحل مشكلة رفض إجراء عمليات جراحية إلا برضاء الولي أو الأب.

كما وافقت اللجنة على ثلاثة مقترحات في شأن قانون مزاولة مهنة الطب البشري في الكويت، إضافة إلى مقترح بتكويت الوظائف العامة بالدولة على أن تحيل تلك المقترحات إلى اللجان المختصة لدراستها.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن اللجنة بحثت عددا من الموضوعات المهمة المدرجة على جدول أعمالها ومنها ما أثير قبل سنوات حول رفض بعض الأطباء إجراء عمليات جراحية إلا برضاء الولي أو الأب.

وأضاف أن هذا الأمر نجم عنه العديد من المشاكل ومن بينها في حال سفر الوالد ومنعاً للخلافات تقدم النواب بعدة اقتراحات لحل هذا الموضوع، ورأوا ضرورة التعديل على قانون الجزاء، وأيضا ضرورة التعديل على قانون مزاولة مهنة الطب البشري في الكويت.

وأمام هذه المعطيات ناقشت اللجنة قانون الجزاء وهو اختصاص أصيل لها وبعد البحث والدراسة لثلاثة مقترحات مقدمة من النواب ارتأت اللجنة إضافة الأم إلى ولي النفس لمعالجة وحل هذه المشكلة بحيث يتم إضافة الأم إلى نص المادة 30 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء .

وفيما يخص قانون مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان قال الشطي إن اللجنة وافقت على ثلاثة مقترحات في ذات الشأن تتعلق بالتعديلات لحل هذه المعضلة وكانت لدى اللجنة بعض الملاحظات الفنية والقانونية سوف تثبت في تقريرها قبل رفعها إلى اللجنة المختصة وهي اللجنة الصحية.

وأضاف أن اللجنة التشريعية درست تلك المقترحات الثلاثة من الناحية الدستورية ولكن يجب ان تبحث تفاصيلها في اللجنة الصحية وفقاً للائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ولفت إلى أن اللجنة وافقت أيضاً على اقتراح بقانون مقدم من النواب بشأن تكويت الوظائف العامة في الدولة، مؤكداً أن الاقتراح دستوري وأن هناك بعض الملاحظات عليه من قبل أعضاء (التشريعية) سوف تثبت في تقرير اللجنة قبل رفعه إلى اللجنة المختصة لدراسته باستفاضة.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

الدلال : التعديل على «الجزاء» جاء ليعالج نقصا تشريعيا بعد ازدياد حالات الشكاوى من المواطنين

إلى اللجنة المختصة لدراسته باستفاضة.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب محمد الدلال إن اللجنة وافقت على قانون يتيح للأم أن تتدخل قانونيا بالسماح بإجراء العملية الطبية للمريض الفاقد للارادة.

وأكد الدلال أن التعديل جاء ليعالج نقصا تشريعيا بعد ازدياد حالات الشكاوى من المواطنين وخاصة النساء والأمهات من صعوبة التدخل الطبي اذا لم يتوفر ولي النفس.

وبين أن اللجنة انتهت إلى هذه الإضافة الآن كحد أدنى بعد مناقشة مقترحات أخرى أضافت حق الزوجة كذلك أو الإبنة أو الأقرب حتى الدرجة الثانية وتركت اللجنة هذا التفصيل لبحثه في قانون آخر هو قانون مزاولة مهنة الطب .

وأضاف أن اللجنة أقرت أيضا اقتراحات بقانون بشان مزاولة مهنة الطب وأحالتها إلى اللجنة الصحية، ووافقت كذلك على مقترح بقانون لتكويت الوظائف الحكومية وأحالته إلى لجنة تنمية الموارد البشرية.

الكندري للخالد: عليك الوقوف عند اعتذار محافظ البنك المركزي

عبدالكريم الكندري إن على

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن على رئيس الحكومة الوقوف عند اعتذار محافظ البنك المركزي عن رئاسة لجنة التحفيز الاقتصادي ومعرفة الأسباب التي أدت لذلك وتدارك ما يحصل من تأخير وتضارب في ملف معالجة الآثار الاقتصادية المترتبة عن قرارات السلطات أثناء جائحة كورونا.

«دسمان» للسكري شارك في مراجعة بحثية حول مستويات الكوليسترول على مستوى العالم

شارك معهد دسمان للسكري في دراسة بحثية عالمية هي الأكبر من نوعها على الاطلاق، حول مستويات الكوليسترول على مستوى العالم، حيث تم إجراء هذا البحث من قبل جامعة إمبيريال كوليج لندن ونشر نتائجها في مجلة «نيتشر» المرموقة بعامل تأثير بلغ 42.788، وقد شارك في هذه الدراسة كل من د. منيرة العروج ود. عبدالله الكندري من معهد دسمان للسكري والذي انشاته مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إلى جانب مئات الباحثين من مختلف دول العالم.

وتوصلت هذه الدراسة البحثية، إلى حدوث انخفاض شديد في مستويات الكوليسترول لدى سكان الدول الغربية، بينما لوحظ ارتفاع الكوليسترول لدى سكان الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وخاصة في آسيا. وقد استند هذا البحث لبيانات من 102.6 مليون شخص، وتم فحص مستويات الكوليسترول في 200 دولة، خلال مدة زمنية بلغت 39 عامًا، منذ عام 1980 وحتى 2018.

وكشفت نتائج هذا البحث، الذي مولته مؤسسة ويلكوم ترست ومؤسسة القلب البريطانية، أن ارتفاع نسبة الكوليسترول يتسبب بحوالي 3.9 مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم، وتحدث نصف هذه الوفيات في جنوب، وشرق، وجنوب شرق آسيا.

تتمات

الغانم : أنا بارٌ

سيتم إدراج الاستجواب المقدم من النائب رياض العدساني إلى وزير المالية براك الشيتان ، على جدول أعمال هذه الجلسة.

في سياق آخر أكد الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أمس الأربعاء ، أن هناك فرقا بين حرية الرأي وبين الطعن بالذم والشخوص، موضحا ان لجوءه إلى القضاء بعد الاتهامات الخطيرة التي تضمنها بيان حركة «حشد» في فبراير الماضي ، ليس له علاقة بحرية الرأي أو تكميم الأفواه ، وإنما هو حق كفله الدستور الكويتي.

أضاف أنه لم يرفع قضية على صاحب رأي ينتقد نهجا سياسيا ، لكنه قدم شكوى على من يطعن بالذمة المالية والأشخاص ، و»البينة على من ادعى» .

وقال الغانم إن بيان حركة «حشد» يتهم رئيس مجلس الأمة «بأنه فاسد ويتربح ربحا غير مشروع» ، أليس من حقي أمام الشعب الكويتي وأمام أسرتي وأمام الجميع ، أن ألجأ إلى القضاء وفق المادة 166، وأنا لم أنزل إلى مستوى ما جاء في البيان ، إنما لجأت إلى القضاء ، فلماذا يحاول البعض أن يحجر علي حتى اللجوء إلى القضاء؟».

أضاف : «وجهت إلى اتهامات لو صحت لوجبت معاقبتي عليها ، وكان الواجب عليكم أن تتوجهوا إلى الجهات الرقابية ، بدلا من أن تتطلقوا الاتهامات وتتركوها ، وأنا أريد أن أساعدكم فذهبت إلى القضاء الكويتي محراب العدالة الشامخ النزيه، والبينة على من ادعى، تعالوا بأدلتكم في أي قضية فيها مس بالذمة المالية أو شبهة تربح غير مشروع».

وأكد أن الشكوى التي قدمها على من هم مسؤولون عن كلام واتهامات لايقبل بها أي أحد منصف ، او اي احد يقول الحق .

واستطرد الرئيس الغانم بالقول : إن « حرية الرأي هي أن تنتقد أداء برلمانيا أو نهجا سياسيا أو سلوكا أو موقفاً أو تصويتاً وهذا حق للجميع، ولم أرفع قضية على أي صاحب رأي، لكن أن تطعن في الذمة المالية وتطعن بالأشخاص فهذا موضوع مختلف تماما» ، مستشهدا في هذا الصدد ببعض الكلام والاتهامات التي وجهت إليه : وقال : أن يكتب شيء مثل «الذي يقوده مرزوق بهدف السيطرة على مفاصل الدولة سياسيا وماليا ، لتحقيق أكبر قدر من التربح غير المشروع، مرزوق ومن خلال تصرفاته، مرزوق وغيره من الأدوات الفاسدة «، فهذا ليس رأي وانما اتهامات صريحة وطعن بالذمم».

وذكر ان البيان الذي صدر من حركة «حشد» في فبراير يتهم رئيس مجلس الأمة بأنه «فاسد ويتربح تربحا غير مشروع» ، مضيفا : « من حقي أمام المجتمع الكويتي وأمام أسرتي وامام الجميع بأن ألجأ للقضاء وفق المادة 166 من الدستور التي تكفل حق التقاضي لكل الناس».

وقال الغانم « أنا واحد من أبناء هذا المجتمع، ولم أنزل إلى مستوى ما جاء في هذا البيان، وإنما لجأت إلى القضاء، فلماذا يحاول البعض أن يحجر علي حتى في اللجوء إلى القضاء ؟».

وذكر ان الاتهامات التي وجهت اليه هي غاية في الخطورة ولو صحت لوجب معاقبته عليها، مضيفا « المادة «17» من الدستور ، تنص على أن للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن، وكان من الواجب عليكم أن تتقدموا إلى الجهات الرقابية سواء «نزاهة» أو النيابة العامة، إن كان رئيس مجلس الأمة يتربح تربحا غير مشروع».

وخاطب الغانم المسؤولين عن البيان قائلا : «أنا أساعدكم فإن لم تستطيعوا الذهاب إلى النيابة أو نزاهة فأنا أقول لكم تفضلوا واحضروا أدلتكم أمام محراب العدالة القضاء الكويتي الشامخ النزيه في أي قضية ، والامر مفتوح في اي قضية بها مس بالذمة المالية لرئيس مجلس الأمة أو فيها شبهة تربح غير مشروع أو فساد كما ذكرتم في بيانكم، فأمام القضاء قدموا ما يدلل على اتهاماتكم لأن البينة على من ادعى».

وقال الغانم : «أنا واثق كل الثقة من أني إن شاء الله لم ولن أنزلق إلى هذا المنزلق لأني أقسمت قسما، وانا بار بقسمي وأخاف الله سبحانه وتعالى قبل أن أخشى أي بشر» .

رقم مبشر

إصابة ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 42.108 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند ، إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الاصابة ال762 تضمنت 501 لمواطنين كويتيين بنسبة بلغت 65ر75 في المئة و261 لغير الكويتيين بنسبة 34.25 في المئة.

أضاف أن عدد المصابين حسب المناطق الصحية بلغ 285 بمنطقة الاحمدي الصحية ، و171 بمنطقة الجهراء الصحية ، و132 بمنطقة الفروانية الصحية ، و105 بمنطقة حولي الصحية ، و69 بمنطقة العاصمة الصحية .

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس ذكر أنها جاءت بواقع 46 بمنطقة الصباحية ، و35 بمنطقة جابر العلي ، و33 بمنطقة سعد العبدالله ، و31 بمنطقة العيون ، و23 بمنطقة الفحيحيل ، و23 بمنطقة العارضية .

ولفت إلى أن عدد المصابين الذين مازالوا يتلقون الرعاية الطبية في العناية المركزة بلغ 161 حالة ، فيما بلغ المجموع الكلي للحالات التي ما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 9520 حالة.

وافاد ان مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال ال24 ساعة الماضية ، بلغ 44 شخصاً بعد القيام بالإجراءات الوقائية والتأكد من خلو العينات من الفيروس ، على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وبين السند أن عدد المسحات التي اجراؤها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 4344 ، مشيرا إلى أن مجموع الفحوصات بلغ 417874 فحصا.

وجدد دعوة المواطنين والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

«التشريعية» تنهي

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح صحفي بمجلس الأمة ، إن اللجنة بحثت عدد من الموضوعات المهمة المدرجة على جدول أعمالها ومنها ما أثير قبل سنوات حول رفض بعض الأطباء إجراء عمليات إلا برضاء الولي أو الأب.

أضاف أنه هذا الأمر نجم عنه العديد من المشاكل ومن بينها في حال سفر الوالد ومنعاً للخلافات تقدم النواب بعدة اقتراحات لحل هذا الموضوع ، ورأوا ضرورة التعديل على قانون الجزاء، وأيضا ضرورة التعديل على قانون مزاولة مهنة الطب البشري في الكويت.

وأمام هذه المعطيات ناقشت اللجنة قانون الجزاء وهو اختصاص أصيل لها ، وبعد البحث والدراسة لثلاثة مقترحات مقدمة من النواب ، ارتأت اللجنة إضافة الأم إلى ولي النفس لمعالجة وحل هذه المشكلة بحيث يتم إضافة الأم إلى نص المادة 30 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء .

وفيما يخص قانون مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان ، قال الشطي إن اللجنة وافقت على ثلاثة مقترحات في ذات الشأن تتعلق بالتعديلات لحل هذه المعضلة ، وكانت لدى اللجنة بعض الملاحظات الفنية والقانونية سوف تثبت في تقريرها قبل رفعها إلى اللجنة المختصة وهي اللجنة الصحية.

أضاف أن اللجنة التشريعية درست تلك المقترحات الثلاثة من الناحية الدستورية ولكن يجب ان تبحث تفاصيلها في اللجنة الصحية ، وفقا للائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ولفت إلى أن اللجنة وافقت أيضاً على اقتراح بقانون مقدم من النواب ، بشأن تكويت الوظائف العامة في الدولة، مؤكداً أن الاقتراح دستوري وأن هناك بعض الملاحظات عليه من قبل أعضاء «التشريعية» سوف تثبت في تقرير اللجنة قبل رفعه إلى اللجنة المختصة لدراسته باستفاضة.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب محمد الدلال إن اللجنة وافقت على قانون ، يتيح للأم أن تتدخل قانونيا بالسماح بإجراء العملية الطبية للمريض الفاقد للارادة.

وأكد الدلال أن التعديل جاء ليعالج نقصا تشريعيا بعد ازدياد حالات الشكاوى من المواطنين ، خاصة النساء والأمهات من صعوبة التدخل الطبي اذا لم يتوفر ولي النفس.

وبين أن اللجنة انتهت إلى هذه الإضافة الآن كحد أدنى بعد مناقشة مقترحات أخرى أضافت حق الزوجة كذلك أو الإبنة أو الأقرب حتى الدرجة الثانية وتركت اللجنة هذا التفصيل لبحثه في قانون آخر هو قانون مزاولة مهنة الطب .

أضاف أن اللجنة أقرت أيضاً اقتراحات بقانون بشان مزاولة مهنة الطب وأحالتها إلى اللجنة الصحية، ووافقت كذلك على مقترح بقانون لتكويت الوظائف الحكومية وأحالته إلى لجنة تنمية الموارد البشرية.

العقيل : منصة

المسجلين في المنصة ، ستكون من تاريخ قرار التعيين ، أو قرار وزارة الشؤون بصرف المساعدة ، ولن تشمل الفترة الماضية منذ وقف العمل بالجهات الحكومية بتاريخ 12 مارس الماضي.

وقد ناقشت لجنة الشؤون الصحية تكليف مجلس الأمة للجنة بمتابعة الإجراءات الحكومية لمعالجة قضية «كويتيون بلا رواتب» ، وذلك بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل ، وممثلين عن عدد من الجهات المعنية، بالإضافة إلى رئيس حملة «كويتيون بلا رواتب».

واقترحت اللجنة إنشاء صندوق مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي ترتبت على أزمة كورونا ، وصرف رواتب استثنائية عن فترة توقف العمل بالجهات الحكومية منذ تاريخ 12 مارس الماضي ، ولغاية تاريخ 29 يونيو الماضي ، وهو موعد استئناف العمل في الجهات الحكومية.

كما اقترحت اللجنة من أجل إنصاف المواطنين ، ان يتم تعيين المواطنين وصرف المساعدات لهم ، عن طريق المنصة الالكترونية، وكذلك أن يتم تعويضهم عن فترة توقف العمل بالجهات الحكومية.

يذكر أن اللجنة ستعد تقريرها بهذا الخصوص وتحيله إلى مجلس الأمة.

«التجارة» تنفي

إلا من خلال البطاقة المدنية الأصلية، أو أحد أفراد البطاقة التموينية المضافين للبطاقة فوق عمر 18 سنة، مضيفة أن الصرف يتم من خلال جهاز القارئ للبطاقة، ولا يمكن الدخول على البطاقة نهائيا بعد استخراجها من القارئ.

وأشارت إلى أن إدارة التموين تقوم بعمليات جرد مستمرة من خلال فرق لجان الجرد الدورية والمفاجئة لجميع الأفرع التموينية في الكويت، لافتة إلى أن الوزارة طالبت الجهات ذات العلاقة بتكويت العاملين في فروع التموين.

وشدّدت الوزارة على أن فرق الجرد بالإدارة تدقق على بيانات المواد المتسلّمة والمصروفة والمتبقية بالفعل في الأفرع التموينية، ومحاسبة الجمعيات التي يوجد بها فروقات بكميات المواد التموينية وإحالتهم للنيابة التجارية، مؤكدة أن نظام التموين الجديد يبيّن للوزارة، في أي لحظة، المخزون الفعلي في جميع أفرع التموين.

إثيوبيا : 239 قتيلاً

ووقعت أعمال العنف في إقليم أوروميا الذي يُعد أكبر أقاليم إثيوبيا، بعد مقتل المطرب الشعبي في 29 يونيو الماضي، إثر إطلاق النار عليه أثناء قيادته سيارته.

وألقت السلطات القبض على شخصين مشتبه بهما بعد مقتله في العاصمة أديس أبابا مساء الاثنين الماضي.

لكن الشرطة لم تذكر إلى الآن الدافع وراء عملية الاغتيال، ولم توجه أي تهم إلى المشتبه بهما.

وقال مصطفى قادر، مفوض الشرطة في إقليم أوروميا، في تصريحات أدلى بها للتلفزيون الرسمي للبلاد: «نظرا للاضطرابات التي وقعت في الإقليم، لقي تسعة شرطيين، وخمسة مسلحين و215 مدنيا مصرعهم».

كما أعلنت شرطة العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في وقت سابق مقتل عشرة أشخاص في العاصمة.

وكان المغني الشعبي هونديسا البالغ من العمر 34 عاما قد برز كصوت سياسي قوي لشعب الأورومو.

وقال رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد ، يوم الثلاثاء إن العنف الداخلي الذي تشهده البلاد «لن يثني إثيوبيا عن تنفيذ خطتها للبدء في ملء خزان سد النهضة»، وذلك رغم معارضة دولتي المصب، مصر والسودان، لهذه الخطوة قبل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن السد مع إثيوبيا.

كان آبي أحمد قد أوضح في تصريحات أدلى بها الأسبوع الماضي أن مقتل هونديسا جاء في إطار «مؤامرة» تستهدف نشر الاضطرابات في إثيوبيا، لكنه لم يحدد الجهة التي يرى أنها وراء تلك المؤامرة.

وشدد على أن بلاده سوف تبدأ ملء خزان سد النهضة للاستفادة من موسم الأمطار الغزيرة.

وقال: «خلافنا مع مصر حول فترة التشغيل وملء السد سيحل في البيت الأفريقي»، وأضاف: «لن نضر بمصر وسنبدأ ملء السد للاستفادة من موسم الأمطار الغزيرة».

كما كرر آبي أحمد يوم الثلاثاء تصريحات سابقة قال فيها إن الاضطرابات التي تشهدها البلاد في الوقت الحالي: «ترمي لتعطيل خطط إثيوبيا بشأن سد النهضة».

وأبلغ أعضاء البرلمان في جلسة مساءلة عقدت الثلاثاء أن «الهدف من الأخبار العاجلة هو جعل الحكومة الإثيوبية تغض النظر عن السد».

وقالت إثيوبيا في أكثر من مناسبة إنها ترغب في ملء خزان السد خلال الشهر الجاري، في منتصف موسم الأمطار الموسمية في البلاد، لكن مصر والسودان يدفعان للتوصل لاتفاق أولا حول كيفية تشغيل السد العملاق.

واستأنفت الدول الثلاث المفاوضات الأسبوع الماضي، دون أن تسفر عن نتائج إيجابية حتى الآن.

وأكد أبي أحمد موقف إثيوبيا بأن عملية ملء السد هي عنصر أساسي في بنائه، بقوله: «إذا لم تقم إثيوبيا بملء السد فهذا يعني أن إثيوبيا وافقت على هدم السد».

وقال المهندس محمد السباعي، المتحدث باسم وزارة الري والموارد المائية في مصر، إن تصريحات رئيس وزراء إثيوبيا بشأن ملء سد النهضة دون الإضرار بمصر، تعتبر «مخالفة لكل التعهدات التي نتفاوض بشأنها في الفترة الحالية».

ولليوم السادس على التوالي، تتواصل اليوم الأربعاء مفاوضات سد النهضة الإثيوبي بين الوفود الفنية والقانونية لكل من مصر والسودان وإثيوبيا، برعاية الاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

ووفقا لبيان صادر عن وزارة الري المصرية فإن مباحثات الأربعاء سوف تشهد اجتماعات ثنائية بين كل دولة على حدة مع المراقبين الدوليين لعرض رؤيتها للتوصل لاتفاق ملزم قانونيا حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

وقال المتحدث باسم وزارة الري المصرية إن الخلافات مازالت قائمة مع إثيوبيا على المسارين القانوني والفني.

ويدور الخلاف حاليا حول قواعد ملء السد خلال سنوات الجفاف، والجفاف الممتد، والسنوات شحيحة المياه، وإعادة ملء بحيرة السد عقب هذه السنوات.

وتطالب مصر بإدراج منحنى التشغيل السنوي للسد إلى اتفاق سد النهضة، وبضرورة تبادل المعلومات، وترى أن إثيوبيا لا تزال تتمسك بالانفراد بقواعد التشغيل.

لافروف : روسيا

لتوقيع وثيقة تقضي بوقف إطلاق النار ويأمل أن تتمكن تركيا من إقناع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا بالتوقيع أيضا.